

Distr.: General  
10 October 2017  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٠٦٥، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ليبيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدة الوطن.

"وفي هذا الصدد، يؤيد مجلس الأمن خطة عمل الأمم المتحدة لاستئناف عملية سياسية شاملة يكون زمامها في يد الليبيين وتتولى الأمم المتحدة تسييرها وقيادتها، التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامه، في حدث رفيع المستوى بشأن ليبيا نُظم في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويرحب المجلس بالإحاطة الإعلامية التي قدمها سعادة السيد فايز السراج، رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الرئاسي في حكومة الوفاق الوطني، بشأن التطورات السياسية والأمنية والإنسانية الأخيرة في ليبيا. ويؤكد المجلس من جديد القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) ويعترف بالدور الهام الذي يضطلع به سعادة السيد السراج في تعزيز المصالحة الوطنية.

"ويرحب المجلس بالهدف الذي يسعى إليه الممثل الخاص للأمين العام وهو دعم عملية انتقال بقيادة ليبية تفضي إلى إقامة حكم مستقر وموحد وتمثيلي وفعال في إطار الاتفاق السياسي الليبي. ويرحب المجلس بالتحرك السريع لبدء هذه العملية، وعلى وجه التحديد، باجتماع مندوبين من مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، برعاية الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامه، بدأ في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويتطلع المجلس إلى مواصلة التنفيذ المتتابع لخطة العمل تمهيدا لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في غضون عام.

"ويحث مجلس الأمن بقوة جميع الليبيين على العمل معا بروح توفيقية والمشاركة البناءة في العملية السياسية الشاملة الواردة في خطة العمل. ويكرر المجلس تأكيد أهمية المشاركة المجدية للمرأة طوال هذه العملية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الاتفاق السياسي الليبي يظل هو الإطار الوحيد الصالح لإنهاء الأزمة السياسية الليبية، وأن تنفيذه لا يزال أساسيا لإجراء الانتخابات وإتمام



عملية الانتقال السياسي. ويشجع المجلس الأطراف الليبية على العمل بسرعة وبروح من التعاون لتعديل الاتفاق السياسي الليبي وتنفيذه تنفيذا تاما للتمكين من إحراز مزيد من التقدم حسبما هو مبين في خطة العمل. ويشير المجلس إلى الفقرة ٥ من القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) ويؤكد من جديد أن أي محاولة تقوم بها أطراف ليبية لتقويض العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة قيادتها وتسييرها فهي غير مقبولة.

”ويشدد المجلس على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة ويؤكد من جديد ضرورة أن تمارس جميع الأطراف في ليبيا ضبط النفس وأن تمتنع عن أي عنف أو أعمال من شأنها أن تقوض العملية التي تيسرها الأمم المتحدة. ويناشد المجلس جميع الليبيين أن يحترموا وقف إطلاق النار على نحو ما دعا إليه الإعلان المشترك الصادر عقب الاجتماع الذي عُقد في باريس في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود المبذولة في الآونة الأخيرة لتعزيز حوار سياسي شامل بين جميع الليبيين، بما في ذلك الجهود المهمة التي يبذلها جيران ليبيا والشركاء الدوليون والمنظمات الإقليمية، ويشدد على أنه ينبغي توحيد جميع هذه المبادرات تحت قيادة الأمم المتحدة على نحو ما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة وكره سعادة السيد فايز السراج، رئيس الوزراء ورئيس المجلس الرئاسي في حكومة الوفاق الوطني. ويشدد المجلس على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بدعم أولوية وساطة الأمم المتحدة في ليبيا.

”ويرحب المجلس أيضا بالتزام الأمين العام باسم الأمم المتحدة بتحقيق الاستقرار والأمن والوحدة الوطنية في ليبيا، فضلا عن التزامه الشخصي بدعم العملية السياسية والانتعاش الاقتصادي.

”ويعرب المجلس عن قلقه إزاء تدهور الوضع الأمني والاقتصادي والإنساني في ليبيا، ويتطلع إلى مزيد من التفاصيل بشأن خطط الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز وجودها في ليبيا، وكذلك الخطط المتعلقة بجولة جديدة من التمويل الطوعي لمرافق الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في ليبيا وتوصيات بزيادة التنسيق الاستراتيجي بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ليبيا.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك بالتزام الممثل الخاص للأمين العام، نيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري، بتكثيف عمل الأمم المتحدة الميداني للمساعدة في تحسين الظروف المعيشية لجميع السكان في ليبيا، بمن فيهم المهاجرون.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء خطر الإرهاب والاتجار بالأشخاص والبضائع غير المشروعة، وهما ظاهرتان تهددان بتقويض الانتقال الديمقراطي في ليبيا. وفي هذا الصدد، يكرر المجلس التأكيد على ضرورة وجود قوات أمنية وطنية موحدة ومعززة، في إطار حكومة مدنية موحدة. ويكرر المجلس التأكيد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء.

”ويرحب المجلس بالجهود التي تقودها ليبيا من أجل مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش) وغيره من الجماعات والأفراد المدرجين في قائمة

جزاء الأمم المتحدة المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة في ليبيا. ويحث المجلس جميع الليبيين على توحيد جهودهم في مكافحة الإرهاب.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم هذه المعلومات المستكملة في تقريره المقدم وفقا للقرار ٢٣٧٦ (٢٠١٧)“.

---